عنوان المداخلة: آليات استثمار أموال مؤسسة التأمينات الاجتماعية لدعم تمويل الاقتصاد الوطني -التجربة الأردنية-

المحور السادس: الحلول المقترحة والبدائل الممكنة في تمويل الاقتصاديات الوطنية

من إعداد:

الأستاذ: علي طيوب
جامعة محمد بوضياف-المسيلة-
06 99 55 92 73
ali-tayoub@hotmail.fr

الأستاذة: هاجر مزوار
جامعة محمد بوضياف -المسيلة-
06 97 89 74 11
hadjer_55@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح آلية استثمار أموال مؤسسة التأمينات الاجتماعية في الأردن، باعتبار هذه المؤسسة من أهم الأوعية الادخارية التي تساهم في تمويل الاقتصاد الأردني، ولقد استطاع الصندوق الذي يتولى ادارة استثمار هذه الأموال من توفير الموارد اللازمة لتمويل أهم المشاريع الإستراتيجية التي تساهم في دعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يسمح بزيادة النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وبالتالي التخفيف عن الميزانية العامة للدولة.

الكلمات المفتاحية: استثمار، التأمينات الاجتماعية، التمويل

Abstract:

This study aims to clarify the Social Insurance Institution funds investment mechanism in Jordan, as this institution is one of the most important saving tools that contribute to the financing of the Jordanian economy, The Fund managed the investment of these funds to provide the necessary resources to finance the most important strategic projects that contribute to support the plans Economic and social development, thus allowing for increased economic growth and job creation, thereby reducing the overall budget of the State.

Keywords: Investment, Social Insurance, Finance

مقدمة:

تشكل التأمينات الاجتماعية إحدى أهم الركائز الاجتماعية للدولة، باعتبار التأمينات الاجتماعية نظام انساني يسعى إلى تأمين الأفراد وأسرهم في معيشتهم ومستقبلهم من مختلف الأخطار التي تواجههم، إلا أن الدور الأساسي لهذا النظام لا يقتصر على تمويل خدمات ومنافع التأمين فقط، بل يتعداه إلى القيام بدور هام في خدمة الاقتصاد الوطني، باعتبار مؤسسة التأمينات الاجتماعية من أهم الأوعية الادخارية فهي تساهم بتعبئة المدخرات المحلية من خلال الاشتراكات التي تتحصل عليها من مختلف العاملين، وفي ظل انخفاض المورد اللازمة لتنفيذ خطط التنمية. أصبح من الضروري الاهتمام بالتراكمات الرأسمالية التي تتجمع لدى مؤسسات التأمين الاجتماعي بإعادة استثمارها لخدمة المجتمع بما يحقق أهداف الصناديق الأساسية وأهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة بشكل عام.

وعلى أساس ما سبق نقدم بحثنا هذا لتوضيح آلية استثمار أموال مؤسسات التأمينات الاجتماعية لتكون داعمة لتمويل الاقتصاد الوطني من خلال دراسة التجربة الأردنية.

وتتمثل عناصر البحث فيما يلي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتأمين الاجتماعي

المحور الثاني: الاستراتيجية الاستثمارية لأموال لتأمينات الاجتماعية

المحور الثالث: التجربة الأردنية في استثمار أموال التأمينات الاجتماعية

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتأمين الاجتماعي

أولا: مفهوم التأمين الاجتماعي

التأمينات الاجتماعية هي تلك النظم التي تدفع فيها الاشتراكات الاجتماعية عن طريق العاملين أو أصحاب العمل نيابة عن العاملين بغرض حصول المؤمن عليهم على المزايا التأمينية سواء في الفترات الحالية أو المستقبلية[1]. فالتأمينات الاجتماعية هي كل تأمين إجباري من الدولة يهدف إلى توفير الحماية المادية للطبقات الضعيفة للمجتمع في حالة تعرضهم لأخطار ليس في قدرتهم تحملها كأخطار المرض أو حوادث العمل، العجز أو الوفاة المبكرة، البطالة أو وصولهم سن الشيخوخة[2].

كما تعد التأمينات الاجتماعية قسم من أقسام الضمان الاجتماعي الذي يشمل التأمين الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية، والتي تسعى إلى حماية أفراد المجتمع المؤمن عليهم من الآثار السلبية التي تنتج من الكوارث الاجتماعية التي تتمثل في فقدان الأجر والمرض وإصابات العمل[3].

إن الضمان الاجتماعي هو تعبير شامل يعني كل أنواع الحماية الاجتماعية التي تقدم للمواطنين سواء عن طريق التأمين الاجتماعي أو المساعدات الاجتماعية أو غيرها من أصناف الخدمات والرعاية، التي تكفل رفاهية المواطنين وأمنهم وعلى الأخص بالنسبة للأطفال، وكبار السن والمعوقين وغير ذلك من الجهود التي تبذلها الدولة في المجال الاجتماعي, أما التأمينات الاجتماعية فتعتبر أحد وسائل الضمان الاجتماعي في مجال تحقيق كل من الحماية والأمن الاجتماعيين، وهي تقتصر على تلك النظم التي تستهدف تغطية خطر اجتماعي معين في مقابل تحصيل الاشتراكات التي يؤديها المؤمن عليهم وأصحاب العمل ثم إعادة توزيع هذه الاشتراكات على من يتحقق لهم وقوع خطر المؤمن منه، فإذا ما تحملت الدولة في نظام معين عبء المزايا دون مقابل الاشتراكات انتفى عن النظام صفة التأمين وأصبح نظاما للضمان الاجتماعي، وقد يستخدم مصطلح الضمان الاجتماعي في بعض الدول محل مصطلح التامين الاجتماعي أو العكس، مما يحدث الخلط في أذهان البعض أحيانا، أما التأمينات الاجتماعية فهي محصورة في فئة محددة وهي فئة العاملين وتكون مقابل مساهمة تختلف باختلاف النظام ذاته[4].

ثانيا: خصائص التأمين الاجتماعي

تتمثل أهم خصائص التأمين الاجتماعي فيما يلي[5]:

– التغطية الإجبارية فهو نظام إجباري وليس اختياري؛

– نظام قائم على الاشتراكات ويدفعها إما العامل أو صاحب العمل أو كلاهما معا، بالاضافة إلى الاشتراكات الحكومية في بعض الأحيان؛

– ارتباط المزايا بالاشتراكات المدفوعة من خلال الدخل المكتسب، حيث أن الاشتراكات تعتمد على الدخل المكتسب بينما تعتمد المزايا على الاشتراكات المدفوعة؛

– يمثل التأمين الاجتماعي حدثا شرطيا حيث تدفع المزايا عندما تقع أحداث معينة في حياة الفرد (الأخطار الاجتماعية) تؤدي إلى انخفاض دخله أو الأصول التي يمتلكها؛

– المشاركة في الخطر الأمر الذي يعني أن توزيع الخسائر لتشمل كل المستفيدين من النظام يعطي النظام القدرة على الوفاء بالتزاماته وتوفير المزايا الكافية عند تكلف منخفضة للمشاركة؛

– يحصل الفرد المستفيد من النظام على المزايا في شكل معاش ليس دفعة واحدة مثلما يحدث في برنامجي الأخطار المهنية وصناديق الادخار، لذا كثيرا ما يطلق عليه اسم نظام المعاشات العامة.

ثالثا: موارد وطرق تمويل نظام التأمين الاجتماعي

تتكون موارد مؤسسة التأمينات الاجتماعية من[6]:

1- التمويل بالاشتراكات: وهو أسلوب شائع وتؤدي هذه الاشتراكات من أطراف يحددها القانون وتنحر في المؤمن عليه وصاحب العمل والدولة وهو الأكثر انتشارا؛

2- التمويل عن طريق الضرائب الخاصة: هذا النوع من التمويل لا يختلط مع الايرادات العامة، وإنما تخصص حصيلتها لمواجهة التزامات التأمينات الاجتماعية، وتفرض على الأشخاص دون انتفاعهم بنظام التأمين الاجتماعي؛

3- التمويل عن طريق الميزانية العامة: يتبع في دول قليلة إذ تقوم بادراج الاعتمادات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية، وتحدد القدر اللازم لمواجهة نفقات التأمين خلال كل سنة.

بالإضافة إلى ما سبق هناك أيضا موارد إضافية لمؤسسة التأمينات الاجتماعية تتمثل في حصيلة استثمار أموال هذه المؤسسة، والفوائد والغرامات الناتجة عن التأخر في توريد الاشتراكات، والإعانات والتبرعات والهبات التي يقرر مجلس الإدارة قبولها[7].

تجدر الاشارة إلى أن موارد مؤسسة التأمينات الاجتماعية تختلف من دولة إلى أخرى إلا أن التمويل بالاشتراكات يعد مورد أساسي لهذه المؤسسة، ويتم تمويل نظام التأمينات الاجتماعية بالاشتراكات بثلاث طرق مختلفة تتمثل فيما يلي:

1- طريقة التمويل الكامل: وتعني تحمل كل جيل بتكلفته الكاملة من المزايا الحالية والمستقبلية، حيث يتم تسديد مدفوعات التقاعد من صندوق يمثل تراكما للأصول المالية المتكونة من اشتراكات أعضائها على فترة تمتد لسنوات، لذا يطلق على هذا النظام في بعض الأحيان اسم النظام التراكمي[8]، وتتحدد الاشتراكات بالنسبة لهذه الطريقة بحيث تكفي تكوين الاحتياطات التي توازي القيمة الحالية للالتزامات المستقبلية في الأجل الطويل[9]، وتستخدم هذه الطريقة في تمويل التأمينات الاجتماعية طويلة الأجل مثل تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.

2- طريقة التمويل التوزيعي: هي الشكل الأول الذي قام عليها نظام التأمين الاجتماعي، ويحدث في هذا النظام تداخل بين الأجيال، بحيث يتحمل الجيل الحالي أعباء تمويل المزايا التي يحصل عليها الجيل السابق، وتدفع الإلتزامات للمتقاعدين الحاليين في هذا النظام من خلال الاشتراكات السنوية المفروضة على العاملين الحاليين، لذا يطلق عليه اسم نظام التمويل المرحلي أو التوزيعي لما ينتج عنه من إعادة

التوزيع فيما بين الأجيال، وطبيعة هذا النظام تفرض التوازن الدائم بين المتحصلات والمدفوعات السنوية المتوقعة، لذا يطلق عليه في بعض الأحيان أسلوب الموازنة السنوية[10].

3- طريقة التمويل المرحلي "الاشتراكات المتدرجة": حسب هذه الطريقة تتحدد الاشتراكات خلال فترات طويلة نسبيا قد تتراوح ما بين 10 سنوات إلى 20 سنة يطلق عليها فترة التوازن، ثم تزداد هذه الاشتراكات إلى معدل آخر جديد يستمر لفترة توازن أخرى وهكذا، وعادة ما تبدأ الاشتراكات طبقا لهذا الأسلوب بنسبة بسيطة، ثم تزداد تدريجيا بمعنى أن تستمر النسبة الأولى سارية حتى تصبح الاشتراكات المحصلة مع ريع استثماها غير كافية، فتزداد إلى النسبة التالية، وهكذا تتم الزيادة دوريا[11].

المحور الثاني: الاستراتيجية الاستثمارية لأموال لتأمينات الاجتماعية

أولا: أهداف السياسة الاستثمارية لأموال التأمينات الاجتماعية

تسعى السياسة الاستثمارية لأموال التأمينات الاجتماعية لتحقيق هدفين رئيسين هما:

- الهدف الأول: استثمار أموال مؤسسات التأمينات الاجتماعية لتحقيق العائد المطلوب لاستمرار القدرة على مواجهة الالتزامات المستقبلية تجاه المشتركين في مظلة التأمين الاجتماعي ضمن مستويات مخاطر مقبولة؛

- الهدف الثاني: المساهمة في دعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة مما يسمح بزيادة النمو الاقتصادي، وتحسين مستويات المعيشة.

ثانيا: اعتبارات السياسة الاستثمارية لأموال التأمينات الاجتماعية

هناك جملة من الاعتبارات يجب الأخذ بها عند رسم السياسة الاستثمارية لاستثمار أموال التأمينات الاجتماعية، حتى يتسنى توجيه هذه الأموال إلى قنوات استثمارية آمنة، باعتبار هذه الأموال تمثل حقوق المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين التي يتوجب المحافظة عليها وزيادتها. تتمثل هذه الاعتبارات فيما يلي:

1- الضمان: يجب توافر الضمان الكافي للأموال المستثمرة بحيث لا تتعرض للمخاطر التي قد تؤدي إلى ضياعها ويكون الضمان حقيقيا أو اسميا[12].

فالضمان الاسمي يعني استرداد نفس الوحدات النقدية بعد انتهاء الاستثمار وهو ما يؤدي إلى ضياع جدوى الاستثمار، أما الضمان الحقيقي وهو الضمان المطلوب تحقيقه والذي يأخذ في الحسبان معدلات التضخم العالية، وتجدر الإشارة هنا إلي أن الاستثمار في السندات الحكومية، والودائع لدي

البنوك، والقروض لا تحقق هذا النوع من الضمان وإنما تحقق ضماناً اسميا في حين أن الاستثمار في الأراضي والمشروعات الاقتصادية في صورة أسهم – إذا أحسن اختيارها– تحقق الضمان الحقيقي لكونها تأخذ في الاعتبار الارتفاع في المستوي العام للأسعار[13].

2–الربحية: وتتم من خلال تعظيم الربح الناتج من استثمارات تلك الأموال لضمان استمرارية صناديق التأمين الاجتماعي في تأدية خدماتها[14].

3–السيولة: ويقصد بها سهولة تحويل الأصل المستثمر إلى سيولة دون تحقق خسائر أو بأقل خسائر ممكنة. مع ضرورة إدارة الاستثمارات ضمن مستويات سيولة متنوعة وبآجال استحقاق مختلفة بحيث لا يكون هناك تركز في تواريخ استحقاق عدد من الاستثمارات، ذلك ان على صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي ان يضمن توفير التدفقات النقدية اللازمة لتمويل التزامات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي فور تحققها.

4–التنويع الاستثماري: تنويع الأدوات الاستثمارية التي يتم من خلالها استثمار أموال الضمان الاجتماعي وفقا لما تسمح بها السياسة العامة الاستثمارية والتي تخفف قوة الارتباط بين أصول المحفظة مما يؤدي إلى تخفيض المخاطر الاستثمارية وتحقيق أفضل عائد ممكن، وبما يضمن الحفاظ على القيمة الحقيقية لموجودات المؤسسة[15].

5– ضرورة التنسيق بين السياسة الاستثمارية لأموال التأمينات الاجتماعية والسياسة الاقتصادية العامة[16]، لدعم الاقتصاد الوطني؛

6–تحقيق أقصى منفعة اقتصادية واجتماعية للمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وذلك من خلال إنشاء المستشفيات والنوادي الاجتماعية وتحسين خدمات التعليم.

7–الاستقلال عن التدخل السياسي: تمثل ضخامة أموال التأمينات الاجتماعية في بعض الأحيان إغراء للحكومات لمحاولة استخدام هذه الأموال لتحقيق الأغراض السياسية[17]، وبالتالي من الضروري أن يكون استثمار هذه الأموال بعيدا عن أي تدخل سياسي، ما عدا فيما يتعلق بوظيفة التنظيم والرقابة.

ثالثا: مجالات استثمار أموال التأمينات الاجتماعية

تتمثل أهم مجالات استثمار أموال التأمينات الاجتماعية فيما يلي[18]:

1– القروض: وهي سندات محدودة الدخل قد تكون حكومية أو قروض مرهونة بواسطة عقارات.

2- قيم عقارية: وهي أسهم عادية أو ممتازة في صورة عقارات ومعدات مادية تسهم في بنية الخدمات الصحية وهي لا تدر ربحا ولكن بهدف تمويل الخدمات والمزايا، وقد تكون أموال التأمينات مصدرا لتمويل الاسكان أو رهونات للبناء أو شراء مساكن وهذه الاستثمارات تعنى بهدف الاستثمار الرابح، ولكن تتطلب مراقبة شاملة كما أنها مكلفة من ناحية الإدارة، ولابد أن يكون الاستثمار غير مباشر ليحقق توازنا مرضيا في الأهداف الاستثمارية أكثر من إمكانية تحقيقها في الاستثمارات المباشرة حيث لا يتم صرف انتباه المجلس وإدارة البرامج عن مسؤولياتهم الأساسية.

كما أن الاستثمار في العقارات يمكن أن يحقق أهداف الاستثمار ولكن هناك صعوبة في تحويل الأموال إلى سيولة وتحتوي على مشكل إدارية، ولابد من مراعاة العناصر الآتية عند الاستثمار في العقارات:

- العلاقة بين التكلفة السنوية لإيجار المبنى والربح الصافي للاستثمارت البديلة لرأس المال الذي يستلزم اقتناءه ملكية المباني المناسبة؛
- حجم توفر المباني المطلوبة في المستقبل.

3- السندات الحكومية: الاستثمار في السندات الحكومية لها ميزة ضمان رأس المال ولكن معدل الربح عادة أقل من أدوات الاستثمار البديلة وتكون بأجل تفي بمقتضيات السيولة.

4- الودائع الاستثمارية: الاستثمار في شكل وداع بنكية هي استثمارات مناسبة ويجب أن تكون هذه الودائع قصيرة الأجل.

رابعا: آثار استثمار أموال التأمينات الاجتماعية

تعتبر مؤسسات التأمينات الاجتماعية من أهم الأوعية الادخارية الوطنية، فالدور التنموي لهذه المؤسسات يزداد يوما بعد يوم من خلال العمل على تسليط الضوء على أهمية الدور الاستثماري لأموال هذه المؤسسات، وبالتالي توجيه المدخرات الوطنية إلى الاستثمار في المشاريع التنموية المختلفة، وبهذا يساهم استثمار أموال التأمينات الاجتماعية فيما يلي:

- إن الاستخدام الاستثماري لأموال مؤسسات التأمينات الاجتماعية تساهم في تخفيف اعتماد ميزانية الدولة على القروض الخارجية، كما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني من توجيه الاستثمار باتجاه مشاريع تنموية تدر الدخل على الاقتصاد، وتوفر موارد مالية لتمويل النفقات الاجتماعية وحل مشكلة البطالة من

خلال المشاريع الاستثمارية التي تساهم في توفير فرص العمل، وبالتالي التخفيف عن الميزانية العامة للحكومة والمؤسسات والشركات؛

– المساهمة في زيادة معدلات الاستثمار وبالتالي المساهمة في تكوين رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية؛

– تحقيق قدر مهم من الاعتماد على الذات على مستوى المؤسسة، حيث تتلافى مؤسسات التأمينات الاجتماعية اللجوء إلى الدولة لسد العجز الذي قد يواجهها؛ حيث تساهم عوائد الاستثمار في تغطية العجز الناجم عن التخلف في تأدية الاشتراكات؛

– توفير مردود استثماري يساعدها في تأدية التزاماتها من جهة وزيادة المزايا التأمينية الممنوحة للمستفيدين من جهة أخرى، وبما يساهم في رفع سيولة الخدمات المقدمة؛

– المساهمة في خلق فرص عمل جديدة تساهم بامتصاص جزء من البطالة في سوق العمل [19]

– تحقيق الأهداف المرتبطة بالاقتصاد القومي والتنمية الاجتماعية ، من خلال استثمار أموال التأمينات الاجتماعية في خطط التنمية الاقتصادية، مما يسهم ذلك في زيادة النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة؛

– استخدام أموال التأمين الاجتماعي في تمويل جزء من الدين المحلي حيث أن بعض الدول تستثمر هذه الأموال في شكل سندات حكومية وأحياناً تكون العوائد المدفوعة على هذه السندات الحكومية تقل عن المعدل السوقي وأحياناً أخرى لا تكون هناك عوائد حقيقية على الإطلاق[20].

المحور الثالث: التجربة الأردنية في استثمار أموال التأمينات الاجتماعية

أولا: صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي

إن قانون الضمان الاجتماعي في الأردن صدر سنة 1978 (قانون مؤقت رقم 30 لسنة 1978)، ثم صدر القانون رقم (19) لسنة 2001، وبعده صدر القانون المؤقت المعدل رقم (26) لسنة 2009، والقانون المؤقت رقم 7 لسنة 2010, وأخيرا القانون رقم (1) لسنة 2014 الذي أصبح نافذا في 2014/3/1[21]. ، أما صندوق استثمار الضمان الاجتماعي أنشئ سنة 2001، ليتولى ادارة استثمار أموال المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بهدف تحقيق عوائد مجدية ومنتظمة للأموال المستثمرة مع الحفاظ على القيمة الحقيقية لأصولها وتوفير السيولة اللازمة لمواجهة الالتزامات المستقبلية المترتبة على

المؤسسة، وقد باشر الصندوق عمله فعليا بداية عام 2003، بعد إقرار استراتيجيات الاستثمار التي تحكم عمله، ويخضع الصندوق لأحكام قانون الضمان الاجتماعي رقم (1) لعام 2014.

يعمل الصندوق على مراجعة سياسته الاستثمارية بشكل دوري، وذلك بالتركيز على نقطتين رئيسيتين هما:

– المنظور الأول: استثمار أموال المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لتحقيق العائد المطلوب لاستمرار القدرة على مواجهة الالتزامات المستقبلية تجاه المشتركين في مظلة الضمان الاجتماعي ضمن مستويات مخاطر مقبولة؛

– المنظور الثاني: منظور وطني يقوم على مساهمة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في استثمارات ذات جدوى اقتصادية وعائد مجد تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

يلتزم صندوق الاستثمار بالسياسة العامة الاستثمارية للمؤسسة والخطة العامة لاستثمار أموالها اللتين يقرهما المجلس بما في ذلك ما يلي[22]:

– تعظيم القيمة السوقية للأصول؛

– الالتزام بالنسب المستهدفة للمحافظ الاستثمارية والمدى المستهدف للاستثمارات التي يقرها المجلس؛

– الالتزام بنموذج التقييم المعتمد من مجلس الاستثمار لتقييم مشاريع الاستثمارات؛

– العمل على مواءمة آجال الاستحقاق لأدوات الدين مع نتائج الدراسات الإكتوارية؛

– تقليل المخاطر بتوزيع استثمارات المؤسسة بين أدوات الاستثمار المختلفة؛

– الالتزام بالقيود الكمية على الاستثمارات الخارجية المصنفة جغرافيا واقتصاديا والتي أقرها المجلس؛

– يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتحديد الأهداف الاستثمارية ومعايير وآليات ومحددات الاستثمارات.

يمارس صندوق الاستثمار نشاطه الاستثماري من خلال ما يلي[23]:

– بيع أسهم الشركات وشرائها سواء كانت مدرجة أو غير مدرجة في البورصة؛

– تأسيس المشاريع القائمة ذات الجدوى الاقتصادية؛

– الاكتتاب وشراء وبيع السندات والأذونات والصكوك الاسلامية وغيرها من الأوراق المالية؛

– الإيداع النقدي لدى الجهاز المصرفي بعوائد مناسبة؛

– المساهمة في صناديق الاستثمار المشترك؛

– المساهمة في تقديم القروض طويلة الأجل لتمويل المشاريع الوطنية ذات الجدوى الاقتصادية؛

– شراء الأراضي والمباني وبيعها وتطويرها لغايات التملك أو المشاركة أو الاستثمار؛

– إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي ينوي الاستثمار بها، وله في هذا المجال الاستعانة بدور الخبرة وذوي الاختصاص؛

– متابعة أداء الشركات التي تساهم فيها المؤسسة وأداء ممثليها في هذه الشركات ورفع تقارير ربع سنوية لمجلس الاستثمار؛

– القيام بأي أنشطة استثمارية أخرى يقرها مجلس الاستثمار.

ولقد نصت المادة السابعة من قانون الضمان الاجتماعي لسنة 2014، أن الموارد المالية لصندوق الاستثمار تتكون [24]:

– المبالغ الفائضة من الايرادات التي تحققها المؤسسة وتقوم بتحويلها شهريا لصندوق الاستثمار لغايات استثمارها؛

– ريع استثمار أموال المؤسسة؛

– الهبات والإعانات والتبرعات والوصايا والقروض وأي ايرادات أخرى يقبلها المجلس شريطة موافقة الوزراء عليها إذا كانت من مصدر غير أردني.

ثانيا: المحافظ الاستثمارية لصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي

تتكون محافظ الاستثمار في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي من ست محافظ رئيسية وهي:

1– محفظة أدوات السوق النقدي: هي المحفظة المستثمرة في مختلف أداوت السوق النقدي والتي لا يزيد استحقاقها عن سنة واحدة عند التملك، كالودائع، وأذونات الخزينة... الخ

2– محفظة السندات: هي المحفظة المستثمرة في سندات الدين والتي يتجاوز تاريخ استحقاقها ابتداء من تاريخ صدورها أو تاريخ شرائها السنة الواحدة.

3– محفظة القروض: هي المحفظة المستثمرة في القروض المتوسطة والطويلة الأجل، وهي على النحو التالي:

–اقراض مباشر للشركات المملوكة بالكامل للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي؛

–اقراض مباشر للحكومة الاردنية ومؤسساتها؛

–المشاركة في التجمعات البنكية للقروض الممنوحة للشركات؛

-سقف تمويلي للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لتمويل سلف شخصية وسلف لغايات تطوير المشاريع التنموية الصغيرة.

4- محفظة الأسهم: هي المحفظة المستثمرة في أسهم الشركات، وهي على النحو التالي:

-أسهم الشركات العامة المدرجة في الأسواق المالية؛

-أسهم الشركات المساهمة الخاصة الاستراتيجية وفقا لما تسمح به سياسة صندوق الاستثمار.

5- المحفظة العقارية: هي المحفظة المستثمرة في العقارات بكافة اشكالها من أراضي خام أو مشاريع عقارية (مساكن، مجمعات تجارية، .....) أو تطوير عقاري.

6- المحفظة السياحية: هي المحفظة المستثمرة في المنشآت السياحية بكافة إشكالها من فنادق واستراحات وشقق فندقية ومنشآت ترفيهية... الخ.

الجدول الموالي يوضح توزيع محافظ الاستثمار لصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي

الجدول رقم (01): توزيع محافظ الاستثمار لصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي للسنتين 2017، 2018

الرقم	البند	2017/12/31		2018/09/30	
		المبلغ	%	المبلغ	%
1	محفظة أدوات السوق النقدي	962,8	%10,8	1 164,3	%12
2	محفظة السندات	4 680,7	%52,3	5 178,1	%53,2
3	محفظة القروض	229,6	%2,6	257,3	%2,6
4	محفظة الأسهم	2 071,3	%23,2	2 107,6	%21,7
5	محفظة الاستثمارات العقارية	581,1	%6,5	595,5	%6,1
6	محفظة الاستثمارات السياحية	250,3	%2,8	251,3	%2,6
7	أخرى	462,2		512,5	
	مجموع موجودات الصندوق	**9 237,9**		**10 066,7**	

المصدر: تقرير الأداء المالي الربعي في 2018/09/30، صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، ص 04.

من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي موجودات الصندوق في 2018/09/30 بلغ حوالي 10 066,7 مليون دينار، أما في 2017/12/31 فقد بلغ 9 237,9 مليون دينار، أي بمعدل نمو بلغ 9 % سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017.

كما نما حجم الموجودات منذ تأسيس صندوق الاستثمار بداية عام 2003 من 6,1 مليار دينار أردني ليصل الى 10 مليار دينار أردني كما في نهاية شهر سبتمبر 2018، وجاء هذا النمو

من تحويلات الفوائض النقدية من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (الشق التأميني) والبالغة 4.3 مليار دينار ومن أرباح النشاط الاستثماري (الشق الاستثماري) والبالغة 4.1 مليار دينار[25].

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك تنويع وتوزيع استثمارات الصندوق في مختلف المحافظ، مما يؤدي إلى تخفيض المخاطر الاستثمارية وتحقيق أفضل عائد ممكن، وبما يضمن الحفاظ على القيمة الحقيقية لموجودات الصندوق، كما نلاحظ تركز الاستثمارات في محفظة السندات بنسبة 52,3% من إجمالي الفوائض المستثمرة للصندوق سنة 2017، وبنسبة 53,2% سنة 2018، ذلك أن الاستثمار في السندات توفر عائد ثابت ومضمون، إضافة إلى سهولة الحصول على السيولة اللازمة لتغطية مختلف الالتزامات.

كما حقق الصندوق دخلا شاملا يقدر بـ 392 مليون دينار للفترة المنتهية في 2018/09/30، والذي يمثل 348 مليون صافي دخل الصندوق مضافا إليه أرباح تقييم الأسهم الاستراتيجية والبالغة 4 مليون دينار، بينما بلغ الدخل الشامل حوالي 264 مليون دينار للفترة المنتهية في 2017/09/30، والذي يمثل 286,5 مليون صافي دخل صندوق الاستثمار مع الأخذ بعين الاعتبار خسائر تقييم الأسهم الاستراتيجية والبالغة حوالي 22 مليون دينار[26].

ثالثا: أهم استثمارات صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي

تم التطرق في العنصر السابق عن توزيع أموال الضمان الاجتماعي على ست محافظ استثمارية، وفيما يتم عرض أهم الاستثمارات التي يتولى الصندوق الاستثمار فيها، والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول رقم (02): يوضح أهم استثمارات أموال الضمان الاجتماعي

قطاع المناطق التنموية	**شركة الضمان لتطوير المناطق التنموية**	تأسست سنة 2009 كشركة مساهمة خاصة مملوكة بالكامل للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لتكون الذراع الاستثماري لصندوق الاستثمار لتطوير البنية التحتية والخدمات والتسويق لمنطقة الملك الحسين بن طلال التنموية المفرق ومنطقة اربد التنموية	تمتلك الشركة 80% من رأسمال شركة تطوير المفرق والتي تقوم بمهمة المطور الرئيسي لمنطقة الملك الحسين بن طلال التنموية / المفرق
			تمتلك الشركة 100% من رأسمال شركة تطوير الشمال والتي تقوم بمهمة المطور الرئيسي لمنطقة اربد التنموية

قطاع الطاقة	**شركة الضمان لاستثمارات الطاقة**	تملك شركة الضمان لاستثمارات الطاقة عام 2011، 70% من رأس مال شركة كهرباء المملكة المساهمة الخاصة، وتمتلك شركة التخصيص القابضة الكويتية الحصة الباقية والتي تبلغ 30%	/
		تملك شركة الضمان لاستثمارات الطاقة سنة 2007 نسبة 70% من شركة كهرباء المملكة وشركة التخصيص القابضة الكويتية بنسبة 30%.	/
		يمتلك صندوق الاستثمار 9% من شركة توليد الكهرباء المركزية والتي تمت خصخصتها سنة 2007	تستثمر شركة كهرباء المملكة في مجال توليد وتوزيع الطاقة التقليدية والمتجددة حيث تمتلك الشركة (100%) من شركة توزيع الكهرباء والتي بدورها تمتلك حوالي (55%) من شركة كهرباء محافظة اربد. كما تمتلك الشركة نسبة 30% في أربع شركات لتوليد الطاقة الكهربائية عن طريق الخلايا الشمسية، و40% من شركة محطة الزرقاء لتوليد الطاقة الكهربائية والتي تستخدم الغاز /أو الوقود لتوليد الطاقة.
		يمتلك صندوق الاستثمار نسبة 21.46% كما في 2018/12/31 من شركة الكهرباء الاردنية التي تم تأسيسها عام 1938.	
		يعتبر صندوق الاستثمار مستثمرا رئيسياً في القطاع السياحي في محفظة تغطي جغرافياً معظم مناطق المملكة من خلال استثمارات مباشرة وغير مباشرة،	تمتلك المؤسسة عددا من الفنادق ذات فئة الخمس والأربع نجوم نجد منها : كراون بلازا / عمّان، كراون بلازا البتراء، كراون بلازا البحر الميت، اضافة الى عدد من الاستراحات السياحية.

قطاع السياحة	**الشركة الوطنية للتنمية السياحية**	حيث قام الصندوق في سنة 1999، بتأسيس شركة مملوكة بالكامل لها وهي الشركة الوطنية للتنمية السياحية	تمتلك المؤسسة حصصا في عدد من المشاريع السياحية الكبرى عبر الاستثمار في الشركات الرائدة في هذا القطاع مثل: شركة ايجل هيلز (مشروع سرايا العقبة)، شركة زارة للاستثمار، الشيراتون عمان، الخ
قطاع المساهمات العامة	**قطاع البنوك**	البنك العربي (16%)، بنك الاسكان(15,39%)، البنك التجاري (19,84%)، البنك الأهلي الأردني (10 %)، بنك المال (9,27 %)، بنك القاهرة عمان (7,15%)، البنك الاسلامي الأردني (5 %).	
	قطاع الصناعة	شركة البوتاس الأردنية (10,37%)، شركة مصفاة البترول (20,14 %)، شركة مناجم الفوسفات (16,46%)، شركة الكهرباء الأردنية (21,46%)، شركة الاقبال للاستثمار (3,42 %)	
	قطاع الخدمات	شركة الاتصالات الأردنية(28,88%)، شركة الأسواق الحرة الأردنية (56,49 %)	

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على المعلومات المتاحة على الموقع www.ssif.gov.jo

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي يأخذ بعين الاعتبار المنظور الوطني في تطبيق سياسته الاستثمارية، وذلك من خلال الاستثمار في مشاريع وطنية كبرى والتي تتمثل في مشاريع لتطوير البنية التحتية، ومشاريع توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية، ومشاريع في التنمية السياحية، والخدمات البنكية، والمشاريع الصناعية، وكذلك استثمارات في مجال الاتصالات...الخ

إن الاستثمار في مشاريع وطنية كبرى يساهم في دعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة مما يسمح بزيادة النمو الاقتصادي، من خلال زيادة حجم الاستثمارات المحلية، وتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك، بالإضافة إلى حل مشكلة البطالة من خلال المشاريع الاستثمارية التي تساهم في توفير فرص العمل، وبالتالي التخفيف عن الميزانية العامة للدولة.

خاتمة:

من خلال ما سبق يتضح لنا ما يلي:

- تعتبر التجربة الأردنية تجربة رائدة في مجال استثمار أموال التأمينات الاجتماعية من خلال انشائها لصندوق مستقل يتولى ادارة استثمار أموال المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي؛

- نجاح الصندوق في تحقيق عوائد مجدية من خلال اتباع استراتيجية استثمارية توافق بين السيولة والعائد والمخاطرة في ظل الحفاظ على القيمة الحقيقية لأصولها وتوفير السيولة اللازمة لمواجهة الالتزامات المستقبلية المترتبة على المؤسسة؛
- استثمار أموال التأمينات الاجتماعية له دور في توفير الموارد اللازمة لتمويل أهم المشاريع الإستراتيجية التي تساهم في دعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يسمح بزيادة النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وبالتالي التخفيف عن الميزانية العامة للدولة؛
- سياسة التأمينات الاجتماعية لا تقتصر فقط على تحقيق الأمن الاقتصادي فحسب، وإنما أصبحت جزء لا يتجزأ من سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] – عياش درار، **تفعيل نظام التأمين الاجتماعي وإمكانيات تكييفه مع متطلبات الشريعة الإسلامية**، رسالة دكتوراه علوم، في علوم التسيير، فرع تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، الجزائر، 2011/ 2012، ص 34.

[2] – إبراهيم عبلي إبراهيم عبد ربه، **مبادئ التأمين التجاري والاجتماعي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1988، ص 488.

[3] – سامية عثمان محمد المبارك، **دور استثمار أموال التأمين الإجتماعي في تحسين المزايا التأمينية (حالة الصندوق القومي للتأمين الإجتماعي في السودان للفترة من يناير 2005 إلى ديسمبر 2012)**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015، ص 37.

[4] – هوارية بن دهمة، **الحماية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي (دراسة حالة صندوق الضمان الاجتماعي تلمسان)**، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014، ص 38.

[5] – عياش درار، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[6] – سامية عثمان محمد المبارك ، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[7] – السيد خلف العبد الله، استثمار أموال التأمينات الاجتماعية، محاضرة متاحة على الموقع: (www.taminat.gov.sy)، تاريخ الاطلاع: 2018/12/22، على الساعة 22:00.

[8] – هدى مجدي السيد، **التأمينات الاجتماعية ومستوى المعيشة في مصر**، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد 449–450، 1980، ص 67.

[9] – سامية عثمان محمد المبارك، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[10] – عياش درار، مرجع سبق ذكره، ص 36 .

[11] – عيد أحمد أبو بكر، **دور استثمار أموال واحتياطات التأمينات الاجتماعية في دعم وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول " دور التمويل الاسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف في تحقيق التنمية المستدامة"، يومي 20–21 ماي 2013، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ص ص 12، 13.

[12]– عيد أحمد أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[13] – عياش درار، مرجع سبق ذكره، ص 61 .

[14] – السيد خلف العبد الله، مرجع سبق ذكره.

[15]- www.ssif.gov.jo

[16] – سامي نجيب، **دور استثمارات التأمينات الاجتماعية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، ملتقى حول "دور استثمارات التأمينات الاجتماعية في خلق فرص عمل جديدة ومحاربة البطالة"، نوفير 2016، الخرطوم، السودان، ص 09.

[17] – عياش درار، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[18]– سامية عثمان محمد المبارك، مرجع سبق ذكره، ص 142– 144.

[19] – يسيرة درياباتي، وفاء جميل شعبان، **دور الاستثمار في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في التنمية الاقتصادية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38، العدد الأول، 2016، ص 246.

[20] – عياش درار، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[21] – www.ssc.gov.jo

[22] – الجريدة الرسمية، قانون الضمان الاجتماعي رقم (1) لسنة 2014، المادة رقم (03).

[23] – الجريدة الرسمية، قانون الضمان الاجتماعي رقم (1) لسنة 2014، المادة رقم (04).

[24] – الجريدة الرسمية، قانون الضمان الاجتماعي رقم (1) لسنة 2014، المادة رقم (07).

[25]- www.ssif.gov.jo

[26] – تقرير الأداء المالي الربعي في 2018/09/30، صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، ص 03.